



The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
<http://ageconsearch.umn.edu>
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

التنمية القادرية على البقاء: التنمية في القرن الحادى والعشرين

۱۰۴

الدكتور/إبراهيم سليمان محمد عبد

أستاذ الاقتصاد الزراعي - جامعة الزقازيق

* * * * *

مدة

فرض النظام العالمي الجديد مفاهيم جديدة للتنمية أصبحت من الأركان الرئيسية "العلوم" مثلها مثل تحرير التجارة والتحرر الاقتصادي والتنوع الثقافي. وأطلق على هذه المفاهيم الجديدة إصلاح Sustainable Development وترجمتها بعض المفكرين العرب إلى "التنمية المستمرة" وأخرون فضلوا تسميتها "التنمية المستدامة" ونحي البعض الآخر إلى ترجمتها "التنمية المتواصلة" ولقد أدت هذه الترجمة إلى أن البعض ظن أنها تعني تواصل الجهود نحو التنمية، وهو فهم غير صحيح يحيد بالمنهج عن الهدف كما أن هناك من نقل مضمونها إلى العربية باعتبار أنه منهج بيئي بحت يهتم فقط بالمحافظة على البيئة. ولذلك أصبحت هناك حاجة لإبراز المفهوم والمنهج والتحديات وسبل التحقيق لهذه الاستراتيجية الجديدة للتنمية حتى لا تختلف الدول النامية ومنها مصر عن ركب النظام العالمي الجديد . وتميل هذه الدراسة إلى استخدام إصلاح "التنمية القادرة على البقاء" للتعبير عن إستراتيجية التنمية المطروحة في القرن الحالي .

تحديات فرضت مفاهيم التنمية في القرن الحادى والعشرين

رغم إن أكثر من بليون فرد من سكان العالم يعانون من سوء التغذية فيتوقع تضاعف سكان العالم قبل أن يبلغ الحجم المستقر في منتصف القرن القادم (حوالي 4.11 بليون نسمة). وهذا يتضمن مضاعفة إنتاج الغذاء باستغلال كل الموارد المتاحة

الموارد الأرضية القابلة للزراعة، ولكن وفقاً لتقديرات علماء التربة فإن أكثر من ٢١
بليون هكتار من الأرض المزروعة (وهي مساحة تعادل تقريباً مجموع مساحة الهند
والصين معاً) قد تدهورت وتأكلت منذ الحرب العالمية الثانية (٢) . ويؤدي استمرار
هذا التدهور إلى إن تصبح إمكانية زيادة إنتاج الغذاء بالمعدل المطلوب أمراً مستحيلاً ،
 خاصة مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في ٦٩ دولة نامية في
الثمانينيات (٣)، مما يهدد بزيادة المعاناة لدى قطاعات عريضة من البشر . وزيادة
الحمولة الرعوية وتحويل المراعي الطبيعية والغابات إلى مناطق آهله بالسكان يزيل
الغطاء الخضري ، والتلوّن الزراعي في المحاصيل الغذائية على سفوح التلال وفي
الأراضي المطرية الهمشريّة (أقل من ٣٠٠ مليمتر على البوصة المربعة) يؤدي
لانتشار ظاهرة التصحر، علاوة على خسارة تلك المناطق كمراعي طبيعي يمكن تنميّتها
بالإدارة السليمة للثروة الحيوانية المحمّلة عليها، كما أنها تؤدي لاستنزاف مخزون
الماء الأرضي . كما أن تكثّف الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى في استخدام الأسمدة والمبيدات
الكيميائية تلوّث التربة وكل من المياه الجوفية والسطحية . وهناك اتجاه مستمر لتحويل
مساحات شاسعة من البحيرات الداخلية لารاضي زراعية مما يهدد تلك الثروات الطبيعية
بالانقراض والتلاشي مع مرور الزمن . وهناك استنزاف مستمر لكل من المياه
الجوفية والمصادر السطحية علاوة على تلوّنها ، وهي تعتبر جرائم يرتكبها الإنسان في
حق وجوده باعتبار أن الموارد المائية هي سر الحياة ومنبع الحضارة الإنسانية ودعاة
بقاءها . لاشك أن ظاهرة التحضر Urbanization ببعديها المعيشي والصناعي قد
أصبحت هي الأخرى مشكلة تواجه الموارد الطبيعية من منطلقين أساسيين :

البعد البيئي:

تعاظم احتمالات التغيرات المستقبلية في التوازن الحيوي والمناخي والبيوغرافي
نتيجة أن سوء استخدام الإنسان لما منحه الله إياه قد فاق كل تصور، حيث يتوجه كوكب
الأرض إلى زيادة رقعة البحار والمحيطات وانخفاض معدلات الأنا مطرار وزيادة نسبة الأنا
مطرار الحامضية وزيادة نسبة الأشعة فوق البنفسجية مما يهدد استمرار الحياة ذاتها
للأجيال القادمة نتيجة ممارسات هذا الجيل .

ومن جهة أخرى فما زالت سبل الإسراع ب معدلات النمو الاقتصادي تتطلب استخدام الطاقة التقليدية لأنها لا تزال تمثل أكثر من ٩٥٪ من الطاقة التجارية المستخدمة حالياً . ليس هذا فحسب بل لا زال حجم استخدامها ينمو بمعدل يبلغ حوالي ٢٠٪ كل عشر سنوات (٤) . وتعاظم استهلاك الوقود التقليدي مسؤول عن معظم التغيرات الحادثة في الغلاف الجوي، ومن ثم اتساع انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري والصوب الغازية في الغلاف الجوي، المحيط بالأرض والامطار الحامضية والتغيرات المناخية. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ان تسرب الغازات الضارة الناتجة عن حرق الوقود التقليدي في نظم غير مغلقة قد فاق قدرة كوكب الأرض على استيعابه . ولذا يتوقع العلماء أنه في المدى الطويل سوف ترتفع حرارة الجو بصفة دائمة ويتغير منوال توزيع الامطار في اتجاه المعمورة، يرتفع مستوى سطح البحر ليغطي على عديد من السواحل .

وتتجدر الاشارة الى أن أخطر الغازات الملوثة هو ثاني أكسيد الكربون وهو المسئول وحده عن نصف الارتفاع الحادث في حرارة الجو المحتملة، وتلاته أربع الزيادة في نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو ترجع الى احراق الوقود في معظم الطبقات المفتوحة السائدة حالياً .

ومازالت مشاكل التلوث تزداد باستمرار في المجتمعات النامية دون تحكم فعال من جانب تلك الدول في معدلات انتشارها . فالتلويث ليس فقط قريباً للتصنيع بل هو نتاج لعوامل أكثر أهمية مثل استخدام تقنيات غير كفاء أو التوسع في أنشطة يترتب عليها توليد كم هائل من المخلفات، أو الاهمال في التطبيق الفعال للعقوبات الاقتصادية لمسؤولي التلوث داخل مجتمع ما (٢٤) ورغم عديد من الدول المتقدمة ، بتكليف عالية جداً ، في الحد من التلوث داخل مجتمعاتها ، الى أن هذا أوجد فجوة بين الدول المتقدمة الدول الآخذة ف النم في شأن الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، بما ينذر بأن يؤد الأمر الى اتساع هذه الفجوة الى أن تصبح الدول الأقل نمواً بؤرة تلوث لباقي مناطق العالم مستقبلاً .

البعد الاقتصادي :

أدى التطور التقني في الدول الصناعية يهدف تحقيق أهداف التنمية القادره على البقاء في تلك المجتمعات الى سعيها الدؤوب لتنقيل استهلاكها من المواد الخام واعادة التدوير (Recycling) لتنقيل المخلفات والتلوث وعدم استنزاف الموارد . ونظراً لأن الدول الفقيرة تعتمد بصفة أساسية على تصدير المواد الخام والوقود للدول الصناعي الغنية، وقد أدت سياسات تلك الدول الى خفض صادرات الدول الآخذه في انمو اليها .

ومن جهة اخرى سيؤدي التطبيق الكامل لاتفاقات منظمة التجارة العالمية في شأن مواصفات السلع المتداولة في السوق العالمي، خاصة وهو مرتبط بالمواصفات البيئية التي كسرت أسواق التصدير للدول الآخذه في النمو خاصة من السلع الغذائية والزراعية مما يؤدي لخفض أسعارها بصورة كبيرة ، ومن ثم يحرم الدول الأقل نمواً من خفض زيادة ايراداتها ومن ثم قدرتها على التنمية والتطور التكنولوجي مما يؤدي لتفاقم الأزمة

البعد الإنساني في التنمية :

أثبتت تجارب التنمية من الخمسينات وحتى نهاية السبعينات أن جهود التنمية لا تسهم في التخطيط لها ووضع احتياجاتها المجتمعات المحلية المستهدفة بالتنمية مصيرها الفشل .

واستمرار نمو الطاقة في العالم بمعدله الحالي سوف يضع أعباء على الموارد الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وسيجعل الحكومات عاجزة على تنمية الاحتياجات وتقييم الخدمات اللازمة لكل فرد (١٧) ، فحجم السكان الحالي أدي الى تدمير أو اتلاف أو تلوث نسبة من الموارد رغم أن بلوغ حجم سكان الارض المستوى المستقر الطبيعي، أي ٤١ بليون، في منتصف القرن الحالي، يعني حوالي ضعف حجم السكان الحالي ، وهو يخلق طليقاً على السلع والخدمات يفوق طاقة الموارد المتاحة حالياً على الارض ويؤدي سوء توزيع السكان داخل المجتمعات الأقل نمواً الى اثاره مدمرة للموارد والبيئة نتيجة الاتجاه المتسارع نحو التحضر واتساع المدن العلقة، والتي تعتبر في ظل التقنيات الحالية بؤراً للمخلفات والملوثات ومصدر لتأكل النظام الطبيعي المحيط بها .

ان نشأة جيل من أفراد عانوا من سوء التغذية والافتقار للخدمات الصحية سوف يحد من قدرات هذه الشرائح في المجتمع على الاضطلاع باعباء التنمية والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي . كما أن الافتقار لهذه الاحتياجات الاساسية تجعل فاعلية برامج التعليم موضع شك لأن القدرة الاستيعابية للشرائح التي عانت من سوء التغذية والافتقار للرعاية الصحية ستكون محدودة ، وتضاعف من أثر الافتقار لبرامج تعليمية تلبى احتياجات التنمية في القرن الحادي والعشرين سواء من الناحية التقنية أو الثقافية يجعل سبل نجاح التنمية القادره على البقاء بكل أبعادها موضع شك .

أهداف التنمية في القرن الحادي والعشرين

يعرض هذا الجزء مستخلصا لأهم أهداف التنمية في القرن الحالي وفقا لما حدده منهج التنمية القادره على البقاء .

أولاً : الادارة المثلثي للموارد بهدف تعظيم المنافع الصافية للتنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على نوعية ووظائف الموارد الطبيعية من أجل أجيال قادمة (٩) ، أي لاستخدام منها أكثر من نصيبينا فقط، بحيث لا يؤدي تكثيف استخدام الموارد اليوم الى خفض الخلل الحقيقي لأجيال قادمة مستقبلا (١٠) .

ثانياً : يتطلب تحقيق التنمية القادره على البقاء ليس فقط المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية كما وكيفا بل يجب تعميتها لتلبى احتياجات الاجيال القادمة والتي بالطبع ستكون أكثر تنوعا وتعقيدا (٧،٨) .

ثالثاً : استبدال مفهوم معدل النمو الاقتصادي كمعيار للتنمية الاقتصادية بمعيار آخر هو معدل النمو القادر على البقاء Sustainable Growth Rate وهو معدل كيسي أكثر منه كمي، أي ليس المهم نسبت بل الأهم تحقيه لأهداف التنمية هذا المعدل يلبى ليس فقط الاحتياجات المعيشية للفرد بل يتضمن تحقيق عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو انتاج مخلفات ضارة .

رابعاً : يشمل تحقيق عدالة التوزيع ليس فقط عدالة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية ، باعتباره أهم من حجم معدل النمو في دخل الفرد، بل يمتد تحقيق عدالة توزيع الثروات ،

خامساً : اعتبار التنمية البشرية لب أهداف التنمية في القرن الحادي والعشرين، وتعني تحقيق أهداف فرعية تشمل ليس فقط المل على استقرار حجم سكان في العالم بما يتلائم مع الطاقة الاستيعابية للموارد القابلة للاستغلال عن هذا الكوكب، بل تعني في المقام الأول مستوى الرعاية الصحية والحالة الغذائية ومستوى التعليم والتنمية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بصرف النظر عن مسوي دخونهم أو مناطق تواجدهم .

سادساً : باعتبار ان نظم التقنيات السائدة حالي هي نتاج للحضارة الصناعية المعاصرة الهدافه لرفاهيه اجيالها المعاصرة فقط ،لذلك يتطلب تحقيق التنمية في القرن الحالي الاسراع باجراء تحولات جوهريه في تلك النظم بهدف ابتكار نظم تقنية جديدة انظف وأكثر كفاءة وأكثر صيانة للموارد الطبيعية، وتمنع تدهور البيئة، وتساعد على استقرار المناخ ، وفي ذات الوقت تلبى متطلبات نمو الاشطة الاقتصادية الكافية لاحتياجات النمو السكاني المتوازن والمستقر .

برامج وسياسات تحقيق التنمية في القرن الحادي والعشرين
يستتبع هذا الجزء من الدراسة أهم البرامج والسياسات المحققة للتنمية في القرن الحالي ، ويمكن تقسيما الى أربع مجموعات متكاملة من البرامج والسياسات .

أولاً : زيادة نتاج الغذاء

تتطلب زيادة انتاج الغذاء التركيز على التوسيع الرئيسي لزيادة الغلة المتحققة من وحدة المساحة الأرضية أو المتر куб من المياه دون إتلاف أو تدهور لتلك الموارد المحددة، وذلك من خلال تطوير التطبيقات الحيوية وأساليب الوقاية الطبيعية والحيوية مع الحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية ، كما يتطلب منهج التنمية المقترن تطوير طرق وأساليب الري بحيث يحدث تخفيض كبير في المقدرات المائية وعدم زيادة

ملوحة التربة أو ارتفاع لمستوى الماء الأرضي، على أن يصاحب ذلك إقامة نظم إعادة تدوير مياه الصرف الصحي والزراعي . ويعضد هذه الجهود تطوير تقنيات زراعة سلالات النباتات المقاومة للملوحة (Halophyts) التي تستخدم المياه المالحة ومياه البحر والمحيطات في الري، وهناك مثلا سلالات لانتاج الحبوب، وأخرى لانتاج البذور الزيتية نجحت في المكسيك وولاية أريزونا الأمريكية، وبعض دول الخليج (١٤). من الأهمية بمكان العمل على المحافظة على ما بقي من البحيرات الداخلية دون تحويلها لاراضي زراعية، حيث أن التقييم الاجتماعي لهذه الموارد الطبيعية في صالح بقاءها على حالها كمصادر طبيعية ومواطن سياحية وللحفاظ على التوازن البيئي في تلك المناطق.

أصبح من الأمور الملحة اعطاء أولوية للادارة الاقتصادية لتنمية الغابات والمراعي والأراضي الهاشمية (أقل من ٢٥٠ ملليمتر مطر عن البوصة المربعة) وعدم تحويلها لاراضي زراعية للمحاصيل التقليدية أو تحويلها لمناطق سكنية، ويتم ذلك من خلال خطط غير تقليدية تحل المشاكل المتصلة الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق وليس بأساليب فنية تجريبية تثبت عدم جدواها ز

ثانياً : برامج الحفاظ على البيئة من التلوث:

يقتضي الحفاظ على البيئة من التلوث وضع برامج دائمة لاحداث تغيرات تقنية في نظم استخدام الوقود التقليدي بهدف تحسين كفاءة الاستخدام والاتجاه نحو ابتكار تقنيات بديلة لاستخدام الوقود التقليدي في نظم مغلقة بهدف أن يؤول التسرب في الغازات الضارة الى الصفر . كما يتطلب ذلك وضع برامج جادة لابتكار نظم تقنيات استخدام الطاقة غير التقليدية والمتعددة وأهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي . علاوة على السعي لتنفيذ برامج وسياسات تؤدي لتغير نمط معيشة السكان في شأن استخدام الطاقة التقليدية ، سواء في اطار المنشآت السكنية أو الادارية أو الصناعية أو طرق المواصلات .

ثالثاً: البرامج والسياسات الاقتصادية :

يعتبر ابتكار أنظف للطاقة واجباً منوطاً بصفة أساسية بالدول الكبيرة نماذجها من موارد مالية وفنية تفوق بمراحل مالدي الدول الصناعية الكبيرة وتدون لأخذه في النمو، مع العمل على تضييق الفجوة التقنية بين الدول الصناعية الكبرى وتدون لأخذه في النمو لأقصى حد ممكن . وهذا الأمر يحتاج للتعاون بين الشمالي والجنوب في بذل تقنيات محلية في الدول النامية. هذا التعاون المقترن لا يعني تصدير تقنيات الغربية ومعداتها للدول النامية، بل يعني العون الصادق على الاستثمار في تطوير التعليم لتحقيق التنمية البشرية بكل أبعادها خاصة في الدول الأكثر فقر .

وفي هذا الشأن يجب الاشارة الى أن النظريات ومتاناج الاقتصادي وحدها غير كافية لادارة السوق العالمي بنجاح بل لابد من وجود بعد اخلاقي وقيمي في اتخاذ القرارات ، بل يجب أن يكون هو الدافع الأهم في التعاون الدولي من أجل رفاهية سكان الأرض . وتحقيقاً لأهداف التنمية في القرن الحادي والعشرين فلابد أن تسعي كل شعوب الأرض لإقامة سلام عادل في ربوع المعمورة يؤدي لخفض النفقات العسكرية ونفقات الأمن القومي ، بحيث توجه استثمارات ضخمة لابتكار تقنيات صديقة للأرض ونظم للحفاظ على الموارد الطبيعية، والقضاء على الفقر وتحسين هيكل توزيع الدخل (١٢) .

ورغم التحفظات التي تبديها معظم نظم العالم وهو الأقل نمواً في استغلال حجم الشركات متعددة الجنسيات (Multinationat Companies) أو الشركات متعددة الجنسيات والتي تحول حالياً الى شركات عابرة للجنسيات (Transnationahk Companies) من حيث أنها لا تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية التي بنيت على التعامل مع دول وحكومات رغم أن هذه الشركات أصبح لها نفوذاً سياسياً ضخماً سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة ولكن برغم كل هذه التحفظات ، فقد أصبح لها سجل مليء بنجاحات أكبر من المنشآت الحكومية أو الفردية في شأن تبني تقنيات استخدام الطاقة الصديقة للأرض أو في تقنيات إعادة التدوير لعديد من الموارد بعد استخدامها مثل الزجاج والمعادن وغيرها من مخلفات العبوات والأغلفة .

بعاً: برامج تحقيق التنمية البشرية:

يجب إعطاء أولوية أولى لبرامج التنمية البشرية في القرن الحادي والعرين باعتبار أنها تمثل لب منهج التنمية في القرن الحالي ، ويتحقق ذلك من خلال عدة برامج متكاملة تعرض الدراسة ملامحها الرئيسية ما يلى :

- التخطيط لبلوغ حجم سكان ملائم لحجم الموارد المتاحة على كوكب الأرض لضمان تحقيق أهداف التنمية ، وعدم ترك الأمر لاعمال فروض نظرية " مالتس للسكان لتحقيق عنوة .
- الالسراع بتحقيق أو تنفيذ برامج وتقنيات متكاملة للمساعدة على ابطاء الهجرة إلى المدن ، مع تبني مبادرات التقنيات المخفضة للأثار السلبية للتحضر على الموارد الطبيعية، واتاحة الفرصة لمشاركة المستفيدين والمستهدفين بالتنمية في رسم هذه الخط من خلال بلورة احتياجاتهم في تلك البرامج والخطط ، كذلك التأكيد على مشاركتهم في تنفيذها. ليس فحسب بل يجب أن تركز تلك البرامج على رفع مستوى تعليم وثقافة المرأة الريفية بصفة خاصة لأن الدراسات المتاحة أثبتت أن دورها رئيسي ليس فقط في العمل الزراعي بل أيضاً في اتخاذ القرارات الاستثمارية الانتاجية والتسويقية لانشطة الأسرة الزراعية الريفية علاوة على دورها في ادارة شئون الأسرة الريفية . ولكن ذلك فهي قيادة ريفية مؤثرة في تنمية الوعي البيئي والغذائي وتبني المقتنيات الصديقة للأرض .
- يجب أن تكون لبرامج وسياسات تحقيق البعد الاجتماعي مكنة هامة في خط التنمية في القرن الحالي بحيث تنسج التنمية حول الإنسان ، ولا يكون هو نفسه نسيجاً للتنمية. ولهذا يجب أن تحقق البرامج والسياسات توفير الغذاء الكافي كما وكيفاً للقضاء على كل مظاهر سوء التغذية ، وتوفير الخدمات الصحية المناسبة ومستوى التعليم ومياه الشرب النقية والقضاء على الأمية على أن تحقيق ذلك لجميع أفراد المجتمع دون تفرقة وبصرف النظر عن اختلاف مستويات الدخل . علماً بأن توفير مستوى التعليم الملائم لابد أن يرتكز على برامج تعليمية متقدمة تحقق متطلبات التنمية ببعديها التقني والثقافي في القرن الحالي .

معوقات تحقيق أهداف التنمية المطروحة غير القرن الحادي والعشرين

تفت عدد من المعوقات حائل دون تحقيق أهداف وبرامج التنمية المطروحة في هذا القرن ، وتنخلص الدراسة هذا الجزء أبرز هذه المعوقات .

أولاً : تفرض قضية عدالة التوزيع كأحد ركائز التنمية تحدياً كبيراً عند التنفيذ الفعلي لأن قضية العدالة المطروحة لا يعني فقط شعوب الأرض في هذا الجيل بل أيضاً توفير الفرص المتكافلة بين كل من الأجيال الحالية والأجيال المتعاقبة من حيث الاستفادة من الموارد الطبيعية وتحصُّل على السلع والخدمات الفيزيقية والاجتماعية وفقاً للأحتياجات الفعلية . ومن هنا يبرز التعارض بين مفاهيم العدالة ، فهي تعني لجيل الحالي من شعوب الدول الفقيرة الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر مع إعادة توزيع الثروة مما يتطلب أقصى استخدام للموارد المتاحة دون اكتراث بالآثار المستقبلية المترتبة على استنزاف الموارد غير المتتجدة ، أو على حساب تلوث البيئة كمحصلة للتوجه العشوائي في الأنشطة الاقتصادية والحضار بهدف تحقيق زيادة الدخل ومعدلات التوظيف . هذا بينما أهداف التنمية المطروحة في القرن الحالي تعني نظرة مستقبلية تتطلب خفض الاستهلاك الحالي لاتاحة قدرًا كافياً للاستثمار في تنمية الموارد ليس فقط الطبيعية ، بل وأيضاً المعرفية والتطبيقية الضرورية لاحتياجات الأجيال القادمة . ولذلك يجب الحفاظ على مدخلات تلك الأجيال من ثروات الأرض الحالية لتسليمه لها محملًا بعوای الاستثمار والتنمية . وما يزيد هذا التحدي تعقيداً أن متطلبات الأجيال القادمة يصعب تصورها قياسياً على ما كان يتصوره أبناء القرن الماضي على احتياجات الجيل الحالي ، ولكنها بالقطع أكثر تعداداً وأكبر حجماً .

ثانياً : يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه منهج التنمية المطروحة في هذا القرن الافتقار لنموذج منفذ بالكامل على مستوى المجتمع العالمي سواء بين الدول الصناعية السبع أو الاتحاد الأوروبي أو حتى الدول الصناعية في جنوب وشرق آسيا ، رغم أن معظم هذه الدول قد بلغ معدلات مشهودة في النمو الاقتصادي ، فشعوب

هذه الدول مازالت تعنى من تدهور بيئي متعدد الجوانب مصحوبا بسجل حافل ومستمر مليء بمظاهر تبدىء نموره .

ثالثاً : اذا استمر تغدر توصل العالم لسبيل التعاون الدولي والاقليمي في استخدام الموارد المائية ، سيصبح الصراع على المياه هو المصدر الرئيسي للحروب في المستقبل ، والتي يتوقع أن تأكل الأخضر واليابس على وجه الأرض .

رابعاً : تعتبر مسألة تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية لخفض نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي أمرا صعبا ، اذا تم مع بقاء طموحات الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي من أجل القضاء على الفقر .

خامساً : يعتبر استمرار الدول الصناعية الكبرى في فرض عقوبات مباشرة وغير مباشرة على الدول الأقل نموا مثل ضريبة الوقود معوفا رئيسيا في تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب خاصة أن الفرد في الدول الصناعية الكبرى تستخدم الوقود التقليدي ما يعوق بمراحل تلك المستويات في الدول الأقل نموا . فالفرد في الولايات المتحدة الأمريكية يستهلك من الوقود مازيد عن ٣٣ ضعف نظيره في الهند ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في دول الوحدة الأوربية عشرة أضعاف نظيره في الدول الأقل نموا (٤) .

الخلاص

تعاظمت عدة مشاكل ومعوقات في الثلث الأخير من القرن العشرين فرضت بدورها تحديات جعلت العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين يعدها التفكير في مناهج التنمية المتتبعة من المستوى القطري التي تكوي تكويني ومن بعد الزمني القصير إلى آفاق أجيال قادمة. ورغم أن هذه المشاكل والتحديات بدأت مع أعمار الإنسان للأرض ، إلا أنه كما قال المفتر الفرنسي جان جاك روسو "أبو علم الاجتماع الحديث" ليس المهم فقط وقوع المشاكل ولكن الأهم هو الشعور بها "ولقد بدأ العلماء والباحثون منذ مطلع الثمانينيات وعد مؤتمر استكهولم "الخاص بالإنسان والبيئة في الاتجاه نحو القناعة الكاملة إلى أن مناهج التنمية المتتبعة منذ الخمسينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين لم تؤدي بشكل فعال إلى الحد من الانتشار الواسع والمتسرع للفقر المتصل والمدفع (Sustained Absolute Poverty) في رقعة عريضة من العالم، لأنه برغم النمو الاقتصادي في كثير من المجتمعات إلا أن هذا النمو في العديد من تلك المجتمعات قد صاحبها تعاظم في سوء توزيع الدخل والثروة ، ومن ثم اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ليس فقط بين المجتمعات النامية والفقيرة ، بل وأيضا داخل المجتمع الواحد بين فئاته المختلفة . ورغم ذلك فقد أدت المنهجيات المتتبعة تحت مبررات أحداث نمو اقتصادي مرتفع لإزالة الفقر ، إلى تآكل في مخزون الموارد الطبيعية على كوكب الأرض بما أصبح يهدد وجود الإنسان على هذا الكوكب وليس تحقيق رفاهيته .

فقد أضحي العالم يواجه دمارا بيئيا على نطاق واسع يتمثل في تدهور التربة الزراعية واستنزاف وتلوث الموارد المائية وهي الموارد الرئيسية لانتاج الغذاء ، مع انتشار غير محدود للتلوث المدمر لصحة الإنسان ، علاوة على ضمور طبقة الأوزون في الغلاف الجوي المحاط بالأرض ، وصاحب كل ذلك تغيرات مناخية ، وقد تدريجي في التنوع البيولوجي (Biodiversity) . ولقد أصبحت هذه المشاكل كفيلة بإثارة القلاقل بين مجتمعات كوكبنا في الوقت الحاضر ، مما بآلنا لو تم توريث الأجيال القادمة تلك المشاكل والتحديات ، وهي بلا شك ستكون وقتها أكثر

تعقیداً وأشد سوء مما هي عليه الان . مما حدي بالبعض بلوغ حد القناعة ان استمرار الحياة على هذا الكوكب أصبحت مهددة . لهذا استبدل معيار معدل النمو الاقتصادي باخر كيفي هو معدل النمو القادر على البقاء Sustainable Growth Rate وهو الذي لا يهتم بجم نمو دخل الفرد بقدر ما يهتم بقياس مدى تحقيق أهداف التنمية البشرية بتوفير الاحتياجات الأساسية للفرد والحفاظ على الموارد الطبيعية بل وتنميتها لتلبى احتياجات الأجيال القادمة والتي ستكون بالطبع أكثر تنوعاً وتعقیداً ، كما يهتم أيضاً لدى تحقيق عدالة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية ، وأيضاً عدالة توزيع الثروات ليس فقط بين أفراد هذا الجيل بل بين هذا الجيل والأجيال القادمة . وعرضت الدراسة ملامح البرامج المحققة لهذه الأهداف ، كما أبرزت المعوقات التي تضيق قدرًا كبيرًا من الشك حول إمكانية تحقيق هذه الأهداف .

REFERENCES

- (1) Goodland, R. & Leduc, G. (1987). " Neoclassical Economics and Principles of Sustainable Development". Ecological Modelling, Vol. 38, P.36.
- (2) Oldeman, L. R., Hinkeling, R. T.A. & Sombroek, W. G. (1990) . " World Map of the Status of Human-induced Soil Degradation an Explanatory Note", ISRIC/UNEP, Wageningen, Netherlands. Revised 2nd Edition.
- (3) Food and Agricultural Organization of the United Nations (1992). "Production Year Book", Vol. 37, Rome Italy.
- (4) The World Resources Institute (WRI) in Collaboration with UNEP & UNDP.(1992). " World Resources " Oxford University Press, PP. 145.
- (5) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) . (1990). " Climate Change", The IPCC Scientific Assessment, Cambridge University Press, Cambridge, U.K. PP. 11-17.
- (6) World Commission on Environment and Development. (1987). " Our Common Future", Oxford University Press, New York, PP. 4& 8.
- (7) Pearce, David W., Barbier, E.B. & Markandya, A. (1988). Sustainable Development and Cost Benefit Analysis, London Environmental Economics Centre, London, U.K.
- (8) Howe , Charles .(1979). " Natural Resource Economics", Wiley, New York, PP. 337.
- (9) Barbier E.B. (1989) . " Economics, Natural Resources, Scarcity and Development : Conventional and Alternative Views", Earthscan Publications Ltd, London, P. 185.
- (10) Markandya, A. & Pearce, D.W. (1988) . " Natural Environments and Social Rate of Discount", Project Appraisal, Vol. 3, No.1, P.11.
- (11) MacNoill, Jim . (1989). " Strategies for sustainable Economic Development", Scientific American, Vol. 261, No. 3, PP. 155-156 and 89 .
- (12) Daly, H. E. (1990). " Towards Some Operational Principles of Sustainable Development". Ecological Economics, Vol. 2, PP. 1& 5..
- (13) United Nations Development Programme . (1991). Human Development Report", Oxford University Press, New York, PP. 1-2 , 55-56 , 10 & 49-53.
- (14) Gustave, J.S. (1989). " The Environment : The Greening of Technology", Development Vol. 2, No. 3, PP. 30-32.
- (15) Heaton, G., Repetto, R. and Sohin, R. (1991). " Transforming Technology : An Agenda for Environmentally Sustainable Growth in the 21st Century, World Resource Institute, Wash. D.C., U.S.A. P. 9.
- (16) Solow, R.M. (19910, " Sustainability", J. Seward Johnston Lecture, Woods Hole Oceanographic Institution, Woods Hole, Massachusetts, PP, 1-13 & 7-9.

- (17) Repetto, Robert (1989). " Population Resources and Environment : An Uncertain Future". Reprinted from Population Bulletin, Vol. 42, No.2.
- (18) Soliman, Ibrahim & Zaki, El Shahat. (1989). " Attitudes of University Students Towards Environmental Pollution in Rural Egypt". Proceedings of 24th Annual Conference For Statistics, Computer Sciences and Operations Research . Institute for Statistical Studies and Research. Cairo University, Giza, Egypt.
- (19) _____ (1990). " Differences Between Urban and Rural Agricultural University Students With Respect To Some Social Traits Affecting Environmental Awareness in Egypt". Proceedings of 15th International Congress For Statistics ,Computer Sciences, Social and Demographic Research. Scientific Computing Center, Ain Shams University, Cairo, Egypt.
- (20) Fitch, James & Soliman, Ibrahim . (1983) . " Livestock and Small Farmer Labor Supply". In Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt" . (Edrs) . Richard, A. and Martin, Ph. Westview press , Boulder, Colorado, U.S.A. and A.U.C. Press, PP. 45-78.
- (21) Seliman, Ibrahim & Ragab, A. M. (1985). " Labor Use Patterns For Livestock Operations on Conventional Farms with Special Emphasis on the Women's Role in Egypt". Zagazig Journal For Agricultural Research , Vol. 12, No. 1, P. 647-675. Faculty of Agriculture, Zagazig University, Zagazig, Egypt.
- (22) _____, Zaki, El Shahat and Rashad, Tesby. (1987). " Rural Women's Role in Decision Making For Livestock Production Activities in an Egyptian Village" Proceedings of the 12th International Congress for Statistics, Computer Sciences, Social and Demographic Research. Scientific Computing Center, Ain Shams University, Cairo, Egypt
- (23) _____ & Rizk, Ragaa. (1991). " An Economic Study For Market System of Agricultural Land in the Egyptian Village". Egyptian Journal of Agricultural Economics, Vol. 1, No. 1, P. 49-62. Egyptian Association For Agricultural Economics, Govt. Giza, Egypt.
- (24) Goueili, A.A., Soliman, Ibrahim & Rizk, Ragaa. (1990) Economics of Agricultural Environment Pollution in Egypt". Proceedings of The first National Conference on Environmental Studies and Research. Vol. 1, P. 214-222. Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University.
- (25) Soliman, Ibrahim. (1991). " Nonconventional Technology For Agricultural Development in Developing Countries", Egyptian Journal of Agricultural Economics , Vol. 1, No. 1, P. 426-445

Dimentins of Sustainable Development

By

Dr. Ibrahim Soliman

**Professor of Agricultural Economics
Zagazig University, Zagazig, Egypt**

Abstract

The study showed that the world is in need of the sustainable development, either the rich or the poor countries. It , also, showed that the goal of the sustainable development is to reach the improvement of the quality of the human life while living within the carrying capacity of supporting Ecosystems. It was concluded that equity concept is an important component of virtually all definitions of sustainable development. Equity for human generations yet to come, whose interests are not represented by standard economic analyses and equity for people living now who do not have equal access to natural resources or to social and economic goods. The study analysed the conflicts between these two types of equity.

Reaching the goal of sustainable development requires simultaneous progress along at least four dimensions. These are : Economic dimension, Human dimension, Environmental dimension and Technological dimension.. There are close linkages among these dimensions, and actions in one area can reinforce goals in another.

Sustainable development will require fundamental change in existing policies and practices. Such change will not come easily, and will not come at all without strong leadership and continued efforts of people in many countries.

The four dimensions concluded from the analyses of the study are applicable to all nations, but at different weights, which require further studies. However the people should not be woven around development , but development should be woven for people